فى مجلة المجمع اللغوي

لحضرة الاستاذ عبد السلام هليل

يرى المجمع أن القياس والمطرد والأغلب والغالب والأكثر والكثير والباب والأصل والقاعدة : كلها معان متساوية متقاربة فى دلالتها على مايقاس عليه ، وقد احتج لذلك بنصوص نقلها عن كتاب سيبويه وابن يعيش وابن الحاجب وغيرهم ونحن نجملها فيما يأتى :

ا) يرى سيبويه أن الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولايقاس عليها ، ولكن الأكثر يقاس عليه .

ب) قال ابن الحاجب عند الكلام على اسم الجنس . إنه غالب فى غير المصنوع ونحو سفين ولبن . ليس بقياس . وعلق المجمع على ذلك بقوله « انه قابل الغالب بما ليس بقياس، إذا يكون الغالب قياسا » .

ح) وقال صاحب جامع العلوم . إن المطرد هو الشائع الكثير الوقوع الغالب. وقد استنبط المجمع من ذلك . أنه سوى بين المطرد والغالب . وعليه فالغالب هو المطرد .

د) وكذلك نقل عن السيوطى وغيره عبارات فى هذا المعنى

* * *

ونحن مع اكبارنا لأساتذتنا الأجلاء . وشيوخنا الفضلاء . واعترافنا بغزارة علمهم : وسعة اطلاعهم وصحة استنباطهم ، وحرصهم على لغة العرب ، ودفاعهم عنها . واخلاصهم لها . نرى أن الكثير ليس بقياس ، وأن الغالب ليس بقياس . وأن الأكثر كذلك ليس بقياس ، إلا إذا قوبلت تلك الألفاظ بما يعين المراد

منها . كأن يذكر الباحث أن ذلك هو الأكثر أو الغالب أو الكثير مثلا . ولم يشذ عنه سوى كذا وكذا ، وعند ذلك نؤمن بأن المواطن التى تذكر فيها تلك الألفاظ تصبح أصلا وبابا وقاعدة لاتتكسر أبدا . أما إذا أطلق عنانها . وفك عقالها . وخلى سبيلها فلا تتخذ أساسا للقياس أبدا . ذلك مانؤمن به . فلا يخامرنا شك ولا يزعجنا نقد حين نسجل ذلك .

ولقد فزعنا الى سيبويه فى كتابه . واتصلنا بابن يعيش فى مفصله . وأنسنا بالسيوطى فى مزهره . ثم رحنا بعد ذلك الى الفيومى فى مصباحه وابن هشام والصبان . ومن إليهم ممادرسوا قواعد اللغة . وعرفوا أصولها وقوانينها . ومارسوا أساليبها وتراكيبها ووقفوا على دقيقها وجليلها . عساهم يطالعوننا بما عن لهم فى هذا الموضوع . ويصارحوننا برأيهم وهم الذين اعتمد عليهم المجمع فى اصدار قراره . وقد وجدناهم ، طيب الله ثراهم أجمعين ، يشاركوننا فيما نقول . ويؤيدون رأينا . ولا يسعنا الا أن نبسط آراءهم للقراء الكرام وهاهى ذى

أولا :— غنى عن البيان أن المصدر يقع حالا بكثرة كما أشار الى ذلك ابن مالك فى ألفيته حيث يقول :

ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كبغتة زيد طلع

وهو مع كثرته موقوف على السماع . واستمع إلى ابن يعيش فى مفصله حيث يقول فى صفحة ٥٩ ج ٢ .. وليس ذلك بقياس مطرد . وإنما يستعمل فيما استعمله العرب . لأنه شىء وضع موضع غيره . كما أن باب ، سقيا ورعيا وحمدا ، لايطرد فيه القياس فيقال فيه . طعاما وشرابا ،، وسيبويه يرى ذلك أيضا . ففى الصفحة عينها ... وليس عند سيبويه بقياس . وجاء فى صفحة ٢٣١ ج ٢ من حاشية الصبان . إنه مقصور على السماع لأن الحال نعت فى المعنى . والنعت فى المصدر غير مطرد . فكذا مافى معناه وفى كتاب سيبويه ص ١٨٦ ج ١ ما يؤيد ذلك ، وكذلك ورد فى صفحة ٢٧٤ ج ١ من شرح التصريح ما نصه . ومع كثرته فقال سيبويه والجمهور لا ينقاس مطلقا سواء أكان نوعا من العامل أم لا . كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتا أو خبرا بجامع الصفة المعنوية .

ثانيا — نعت العرب بالمصدر كثيرا . واستساغوا ذلك لأنفسهم. فكان حلوا مقبولا منهم . ولكنهم مع ذلك لم يجعلوه مطردا . ولم يشأ واحد ممن استعمله كذلك أن يشاركه غيره فيه . كأنه ذوق خاص . وميزة لم تتح لأحد سوى الناطقين به . ونحن لهـــذا نحترم شعورهم . ونفرض فرضا ألا يزاحمهم أحد في صناعتهم . اقرأ التصريح صفحة ١١٣ ج ٢ ففيه ان النعت بالمصدر كثير ومع كثرته موقوف على السماع . .

وكذلك ورد في الجزء الثالث من الاشموني ص ١٢٧ . أن النعت بالمصدر كثير ومع كثرته لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالا وإن كان أكثر من وقوعه نعتا

ثالثا — قال سيبويه في صفحة ٢٤٨ ج ١ « هذا باب ما ينتصب في التعظيم والمدح ، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول . وإن شئت قطعته . ثم قال بعد أن ساق طائفة من الأمثلة من القرآن الكريم ومن كلام فصحاء العرب . كل هذا جائز واسع ص ٢٤٩

ثم ختم الباب بقوله : واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم . ولا كل صفة يحسن أن يعظم بها ص ٢٥١ . فاستحسن ما استحسنت العرب وأجره كما أجرته ص ٢٥٢ ج ١

رابعا — جاء في صفحة ٥١ من مجلة المجمع اللغوي ج ٢ . أن الرضى في شرح الشافية قال . واعلم أن الشيء إذا كثر بالمكان وكان جامدا فالباب فيه «مفعلة» كأسدة ومسبعة وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد . فلا يقال مضبعة ومقردة أي للأرض التي كثر بها الضباع والقرود . والرضى ممن اعتمد عليهم المجمع في إصدار قراره .. وانظر قوله : فالباب فيه مفعلة مع قوله بعد ذلك . إنه ليس بقياس .. وأكثر ظني أن هذا الباب كله موقوف على السماع . وأن عبارة سيبويه لا تدل بظاهرها على القياس كما رأى المجمع فقد قال رحمه الله . وليس في كل شيء يقال ذلك . الا أن نقيس ونعلم أن العرب لم تتكلم به .

وقد وضح ذلك ابن يعيش في المفصل ص ١١٠ ج ٦ حيث قال ، واعلم ان هذا

الضرب من الأسماء مما لزمت فيه الهاء لأنه ليس أسماء للمكان الذى يقع فيه الفعل وإنما هى صفة الأرض التى يكثر فيها ذلك الشيء . والارض مؤنثة . فكانت صفتها كذلك . ولم يأت ذلك عنهم فى كل شيء الا ان تقيس وتعلم ان العرب لم تستعمله ، ومن هنا ندرك ان القياس مخالف للذوق العربى ،،

وإتماما للبحث أرى أن تاء التأنيث قد تلحق اسم المكان الثلاثى كالمزلة موضع الزلل والمظنة موضع الظن . وكأنهم أرادوا البقعة فانثوا . وهذا كثير فى لغة العرب ومع كثرته موقوف على السماع فيما اعتقد . ولم يقل أحد بقياسيته حتى نستسيغ نحو مسجده ومعهده ومنفذه ومحشره فى مسجد ومعهد ومنفذ ومحشر إلا إذا سمع ذلك .

خامسا : لا جدال فى أن مصدر فاعل يجيء على وزنين هما المفاعلة والفعال كما نص على ذلك ابن مالك فى ألفيته حيث يقول لفاعل الفعال والمفاعلة × وغير ما مر السماع عادله .

ولكن المحققين يرون أنه قياس مطرد فى المفاعلة . سماعى فى الفعال مع كثرته وشيوعه ، اقرأ التصريح ص ٧٦ ج ٢ ففيه : واللازم عند سيبويه المفاعلة لأنهم قد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة . قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جلاسا . . .

وفى صفحة ١٠٨٢ من المصباح المنير ج ٢ ما نصه : يجيء المصدر من فاعل على مفاعلة مطردا . وأما الاسم فيأتى على فعال بالكسر كثيرا . ولا يطرد فى جميع الأفعال ، وفى ص ٢٤٤ ج ٢ من كتاب سيبويه ، وفى الصبان وابن يعيش ما يؤيد ذلك فراجعه إن شئت .

سادسا : جاء فى التصريح ص ٨٠ ج ٢ أن فعيلا ينوب عن مفعول كدهين بمعنى مدهون وكحيل بمعنى مكحول . وطريح بمعنى مطروح . وأن ذلك كثير فى لغة العرب ومع كثرته موقوف على السماع . . وفى شرح الأشمونى وحاشية الصبان ص ٤٦ ج ٣ . خاتمة . مجيء فعيل بمعنى مفعول كثير فى لسان العرب ، ومع كثرته لم يقس بإجماع فلا يقال ضريب بمعنى مضروب ولا عليم بمعنى معلوم . .

سابعا : قد يحمل الشيء على غيره فيجمع جمعه أو يؤنث تأنيثه أو يذكر تذكيره وهذا كثير شائع فى لغة العرب أيضا ومع ذلك لم يقل أحد بقياسيته فيما اعتقد .

ثامنا :جمع الجمع كثير شائع فى لسان العرب ومع كثرته ليس بقياس مطرد ، فقد قال ابن يعيش فى مفصله ص ٧٤ ج ٥ اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس وإنما يوقف عند ما جمعوه ولا يتجاوز إلى غيره ، وقال سيبويه فى كتابه ص٢٠٠ ج ٢ واعلم أنه ليس كل جمع يجمع كما أنه ليس كل مصدر يجمع ، ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر ، غير أنى لم أبحث جموع هذه الكلمات ولعل بعضها ورد فى المعجمات فراجعه إن شئت ، وقال الفيومى فى مصباحه ص ٧٧٧ ج ٢ فى مادة « قصد » بعد كلام طويل ذكره فى جمع المصدر ، ألا تراهم لم يقولوا فى قتل ونهب وسلب قتول ونهوب وسلوب ، فدل كلامهم على أن جمع المصدر موقوف على السماع ، فان سمع الجمع عللوا باختلاف الأنواع ، وإن لم يسمع عللوا بأنه مصدر باق على مصدريته

تاسعا : جاء فى المزهر للسيوطي ص ١٣٧ ج ١ واعلم أن الشيء اذا اطرد فى الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره ، ألا ترى أنك اذا سمعت استحوذ واستصوب اديتهما بحالها ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما الى غيرهما ، فلا تقول فى استقام واستباع استقوم واستبيع مثلا

عاشرا : جاء فى المفصل لابن يعيش ص ١١١ ج ٣ فى مبحث ضمير القصة والشأن مانصه : أو كثر مايجيء إضمار القصة مع المؤنث . واضمارها مع المذكر جائز فى القياس

حادى عشر :— جاء فى صفحة ٣٣٧ ج ٢ من التصريح مانصه : قد يستغنى عن يائى النسب بصوغ المنسوب اليه على فعال . كبزاز . ونجار وذلك غالب فى الحرف. ثم قال بعد كلام طويل . وأمثلة فعال كثيرة ومع كثرتها فسيبويه يرى أنها غير مقيسة فلا يقال دقاق . ولا فكاه . ولاشعار ، وفى المفصل لابن يعيش ص ١٣ ، ١٥ ج ٦ ؛

وهو أكثر من أن يحصى ، ومع ذلك ليس بقياس بل يتبع فيه ماقالوه ولا يتجاوز

ثانى عشر . الجمع الموازن فعلة كفتية وشيخة وصبية وغلة كثير ومع كثرته موقوف على السماع راجع التصريح ص ٣٠٤ ج ٢

ثالث عشر : لايلزم من غلبة الشيء وشيوعه وكثرته أن يكون مطردا ، اقرأ التصريح ص ٣٠٧ ج ، وانظر الصبان ص ١٥٩ — ١٦٠ ج ٢ ففيهما مايثلج الصدر ويطمئن النفس إلى ماتبتغيه

وبعد أيها السادة العلماء . فقد رأيتم من الأمثلة والشواهد والوثائق العلمية الأثرية مايؤيد رأينا . ويقوى حجتنا . وأكبر الظن أن سيبويه حين يقول . الأكثر هو القياس يرى أن غير الأكثر عنده هو الشاذ النادر الاستعمال الذى يحفظ ولا يقاس عليه . ويومئذ نكون قد وصلنا إلى الغاية التى نرجوها . وهى أن الأكثر يكون قاعدة مطردة إذا قوبل بالشاذ النادر .

وماأظن أن ابن الحاجب يخالفنا فى ذلك حيث يقول : هذا هو الغالب . ثم يقابل ذلك الغالب بما هو غير قياس . أى بالشاذ النادر الاستعمال .. أما صاحبنا صاحب جامع العلوم . فأرى أنه هو وغيره لايستطيع أن يفسر الاطراد بغير الكثر والشيوع وما ذكره فهو تحليل للمعنى فقط . وليس من باب التعاريف ذات الحدود والرسوم فيما أعتقد . حتى نحمل الغالب عنده على القاعدة المطردة . وحتى نجزم بأن مايقابل غالبه عند الاطلاق يكون شاذا نادرا . على أنه لايلزم من غلبة الشيء وشيوعه أن يكون مطردا كما تقدم آنفا .

وإن صح أن غير الغالب شاذ فما رأينا فى قول العلماء الذين حذقوا لغة العرب . وأفنوا أعمارهم فى جمع شتاتها . وممارسة أساليبها جواب لو الشرطية إن كان ماضيا مثبتا كثر اقترانه باللام . والناقص الواوى والمضعف المتعدى من الأفعال يجىء من باب نصر غالبا أو كثيرا . والصفة المشبهة تبنى من باب شرف ولازم باب فرح

غالبا . وما إلى ذلك مما لايتسع المقام لاستقصائه . أيقابل ذلك الغالب وهذا الكثير بالشاذ النادر ؟ ونظرة خاطفة فى الجزء الرابع من حاشية الصبان ص ١١٦ تدلنا دلالة واضحة على أن غير الغالب لايكون شاذا . فقد قيل : إن التاء تلحق فعيلا بمعنى مفعول حين يتبع موصوفه . وذلك غير غالب وليس بشاذ وفى الغالب تحذف منه هذه التاء .

وصفوة القول أنى لاأتابع الباحثين فى رأيهم ولا أقر قرارهم على ضوء مارأيت فى أمهات الكتب . فليس الكثير عندى بقياس ولا الأكثر عندى بقياس ولا الغالب كذلك عندى بقياس إلا إذا قوبل وشفع بالشاذ النادر وبما يعين المراد منه وكفى . ؟

عبد السلام خليل
المدرس بفؤاد الأول الثانوية